

مبادئ التربية الاقتصادية للمستهلك في الإسلام

دكتورة / منى علي العالوس

كلية البنات - جامعة عين شمس

كلية التربية بالمدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

مبادئ التربية الاقتصادية المستهلك في الإسلام

مكتورة/ منى علي السالوس

المقدمة:

الإسلام شريعة الله تعالى، التي أنزلها لتحكم شتى جنبات الحياة الإنسانية دينياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً... وللإسلام نظمه التي تحك كل هذه الجوانب بما تشمله من مبادئ عامة وخاصة.

ويعاني المجتمع الدولي المعاصر من مشكلات اقتصادية عديدة منها الاستهلاك الترفي وغيره، وبالطبع المجتمع المسلم المعاصر جزء من هذا المجتمع الدولي يؤثر فيه ويتأثر به، لكن أي محاولة لدراسة هذه المشكلات الاقتصادية ومحاولة حلها وعلاجها بعيداً عن عقيدة الأمة وترثتها تبدو محاولة ساذجة أو كما وصفها أحد الباحثين "كمن يحاول استنبات البذور في الهواء"^(١). فلا جدال أن الإسلام له قيمه المختلفة عن غيره، وإذا سلمنا بذلك، فعلياً أن نتعرف على ما يلائمنا، وعلى ما يفسر واقعنا ويوجهه. من خلال صياغة واكتشاف مبادئ الإسلام التي تحكم سلوك الفرد وتوجيه نحو حل مشكلاته الاقتصادية.

ولما كان للتربية الدور الكبير في توجيه سلوك الفرد نحو مبادئ الإسلام إلا أنه من الملاحظ افتقار المكتبة التربوية لأبحاث التربية الاقتصادية بشكل عام وللسلوك الاقتصادي للأفراد بشكل خاص، وبالبحث عن طريق الكمبيوتر لدى عدد من مراكز المعلومات، لم نجد -حسب قدرتي المحدودة- سوى دراسة الدكتور عبدالغني عبود والتي تعتبر دراسة رائدة في هذا المجال^(٢).

وإذا كان سلوك الاستهلاك يُعد المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والباعث على الإنتاج، فإن من الأهمية دراسة وجهة نظر التربية الإسلامية

نحو هذا السلوك الاستهلاكي، وفهم مبادئها الاقتصادية التي تحكم سلوك الفرد المستهلك، نظراً لتلك الأهمية التي يمثلها هذا المستهلك، وخطورة تأثيره في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في التعرف على بعض مبادئ التربية الاقتصادية التي يجب أن تحكم سلوك الفرد المسلم عند الاستهلاك، ويمكن صياغة هذه المشكلة في الإجابة عن السؤال الآتي:

- ما أهم مبادئ التربية الاقتصادية للمستهلك في الإسلام؟

منهج البحث وخطواته:

ولدراسة موضوع البحث سلكت الباحثة المنهج التحليلي، بالاستناد على صياغة النصوص القرآنية والنبوية، فأقوال الفقهاء والباحثين، ثم تحليل تلك النصوص والأفكار والآراء في محاولة لتحديد بعض مبادئ التربية الاقتصادية التي تحكم سلوك الفرد المستهلك في الإسلام.

وقد سار البحث وفق الخطوات التالية:

أولاً: مبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام (المفهوم - الخصائص).

ثانياً: مبادئ التربية الاقتصادية العامة للسلوك الإسلامي للفرد.

ثالثاً: مبادئ التربية الاقتصادية الخاصة بالسلوك الإسلامي للمستهلك.

١- مبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام (المفهوم - الخصائص):

١-١ المفهوم:

المبادئ: جمع مبدأ، وفي اللغة: مبدأ الشيء أوله ومادته التي يتكون منها (كالنواة مبدأ النخلة)، أو يتركب منها (كالحروف مبدأ الكلام) ^(٣) ويقال مبدأ كذا للدلالة على نقطة البدء فيما يقابل منتهى ^(٤).

وقد جاء في لسان العرب: بدأت الشيء أي فعلته ابتداءً ... والبدء: الأول، ومنه قولهم: افعله بادئ بدء^(٥).

ولم يرد لفظ مبادئ أو مبدأ في القرآن الكريم وإنما وردت مشتقاته في أربعة عشر موضعاً في القرآن الكريم^(٦) جميعها تدور في معنى بدأ الشيء: أوله ومادته التي يتكون منها.

ومن هنا نستنتج أن مبادئ العلم هي قواعده الأساسية التي يقوم عليها ولا يخرج منها^(٧). وعليه يمكن القول أن مبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام هي: "القواعد والمنطلقات التي تقوم عليها التربية الاقتصادية في الإسلام".

وإذا كان مفهوم التربية الاقتصادية في الإسلام من المفاهيم التي نحتاج في التربية إلى تأصيلها، فإن هذه الدراسة تنظر لتربية الاقتصادية في الإسلام على أنها "توجيه الإنسان المسلم نحو التعامل مع شئون دنياته بشكل عام وشئونه المالية والمادية - في مجال الإنتاج والاستهلاك وغيره - بشكل خاص بما يتفق مع منهج الله وابتغاء وجهه تعالى".

١ - ٢ خصائص مبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام:

لمبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام خصائص ومميزات تفسر بها وتميزها عن سائر المبادئ الاقتصادية في النظم الأخرى، ذلك لأنها تستمد من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وشتان بين ما يقرره خالق الإنسان، وبين ما يقرره الإنسان لنفسه.

وحيث أن مبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام مستمدة من التشريع الإسلامي فإن خصائص هذه المبادئ هي نفسها خصائص الشريعة الإسلامية، ومن هذه الخصائص:

أ- الربانية:

أي أنها تنتسب إلى الله سبحانه وتعالى فمبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام من صنع الله تعالى. أوحى بها إلى نبيه ﷺ، وهي أهمية خاصة تمثلز بها تلك المبادئ، فهي ربانية المصدر والهدف.

فهي ربانية المصدر: وتلك هي الخصيصة الأولى لتلك المبادئ، وإذ ليست مما قال بها أحد من البشر، وإنما هي جزء من الإسلام ومصدرها إلهي مستمد من بيان الله تعالى في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ.

ربانية الهدف: فمبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام تهدف إلى تربية الأفراد طبقاً لشرع الله تعالى الذي استخلف الإنسان في التصرف في المال والانتفاع به، والمسلم يدرك أن المال ملك لله تعالى، وبالتالي يصح إرضاء الله سبحانه وتعالى هدفاً يسعى إليه المسلم في نشاطه الاقتصادي^(٩).

ومن هنا تهدف مبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام إلى جعل المسلم الذي يزاول نشاطه الاقتصادي يسلك مسلكه وهو الذي يعبد الله تعالى^(٩)، بل تجعل الهدف من نشاطه أساساً عبادة الله تعالى وهو ما سيتضح عند استعراض تلك المبادئ في جزء لاحق من البحث.

وسيتبع خصيصة الربانية في مبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام، عصمة الإنسان من التحيز واتباع الهوى، والصراع وتحريره من العبودية لغير الله، وفي النهاية صلاحه في الدنيا وفلاحه في الآخرة، وتبعاً لهذه الخصيصة تأتي بقية الخصائص التالية ذكرها.

ب- الوسطية والتوازن:

تعتبر من مشكلات مبادئ التربية الاقتصادية في النظم الوضعية المختلفة أنها ترى جانباً من الحقيقة، وتخفي عليها بقية الجوانب^(١٠). وتفرقت التربية الإسلامية - لأنها ربانية بالرؤية الشاملة لجميع الجوانب، فجاءت مبادئها

الاقتصادية معتدلة متوازنة في كل جوانبها فهي توازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين مصالح المنتجين والمستهلكين. إلا أنه للتوازن في مبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام عدة مظاهر نذكر أبرزها:

١ - التوازن بين المالية والروحية:

فالإنسان مادة وروح، وخالفه سبحانه يعلم ما يصلح لكل منهما وما لا يصلح، ومن هنا جاءت مبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام بالتوازن بين الجانبين بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر، ولهذا وجدنا الربط بين التربية الاقتصادية والتنمية الإيمانية في قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آتَوْا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ} [الأعراف: ٦].

وإذا كان الإسلام قد نهى ع الرهبانية فإن مبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام قامت على اعتبار العمل في الدنيا هو الرهبانية مستتدة إلى قومه تعالى: {وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا} [الحديد: ٢٠].

ويقول ابن القيم في تفسير الآية: "أي لم يفعلوه ولم يبتدعوها إلا غضب رضوان الله، ودل على هذا قوله {ابتدعوها} ثم ذكر الحامل والباعث على ابتداع هذه الرهبانية أنه هو طلب رضوان الله" (١١).

وهكذا جمعت مبادئ التربية الاقتصادية بين العبادة والعمل، بل جمعت النشاط الاقتصادي سعياً في سبيل الله فيقول ﷺ: (إن كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله، وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فيزني في سبيل الشيطان) (١٢).

وجاءت المبادئ الاقتصادية تمنع التفرغ للعبادة بل تلحق العمل بعبادة فيقول تعالى: {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ نَّهْ وَأَذْكُرُوا اللّٰهَ كَثِيراً لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} [الجمعة: ١٠].

٢- التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة:

فلإنسان دوافعه ورغباته وما يراه محققاً لمصلحته الخاصة، وقد تتعارض مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة، فراعته مبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام التوازن بين المصلحتين بحيث لا تغطي الدوافع الفردية ولا المصلحة العامة لجماعة المسلمين، كذلك لا حريات مطلقة ولا حقوق مطلقة، وإنما قامت تلك المبادئ على أساس ضوابط وحدود تنظم الفطرة البشرية لقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا} [البقرة: ١٤٣].

ولا شك أن للتربية دورها الكبير في هذا التوازن بين الفرد والجماعة، إذ أننا نعمل على التوفيق بين الدوافع الفردية ومصلحة الجماعة، وتجعل العلاقة بينهما علاقة وسطية توازنية، وليست علاقة صراع كما في مجتمع الغرب الذي انقلبت فيه الدوافع الفردية إلى أنانية وتكالب على السادة حتى ولو كان على حساب الآخرين..

ج- الواقعية:

تتعامل مبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام مع واقع الفرد وعلى قدر طاقته، مراعية حاجاته ودوافعه دون جنح إلى خيال.

ومن أهم الدلائل على واقعية تلك المبادئ إقرار أن الأصل في النشاط الاقتصادي هو الإباحة إلا ما ورد فيه نص التحريم، أو اصطدم بنص مانع^(١٦). وهو ما يتفق مع الواقع الذي يحمل الكثير من المستجدات من المعاملات المختلفة تبعاً لتغير الزمان والمكان.

ومن دلائل واقعية مبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام ربها من الفطرة، فإذا كان الإنسان مفطور على حب التملك، والإسلام يبيح الملكية في أوسع صورها، فإن مبادئ التربية الاقتصادية لا تتعارض مع هذا، وإنما فقط

تقييد هذه الملكية حتى لا تضر الفرد ولا المجتمع، كذلك الحال بالنسبة لضوابط العمل جاءت بحيث لا يضر الفرد نفسه أو غيره من أفراد المجتمع.

د - العالمية:

اختص الله تعالى نبينا محمد ﷺ بأن بعثه للناس كافة، وكان كل نبي قبله يبعث لقومه خاصة، وقد نص القرآن على ذلك في العديد من المواضع مثل قوله تعالى: {وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا} [مبأ: ٢٨]. ولهذا جاء الإسلام صالحا لكل زمان ومكان.

ويترتب على هذا أن مبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام جاءت عامة تتناسب كل زمان ومكان، يعكس المبادئ الاقتصادية في الترتيبات المختلفة التي راعت البيئة التي نشأت فيها الظروف المحيطة.

هـ - التكاملية والترابط:

إن الإسلام كل مترابط تتكامل أحكامه، ومن ثم فإن مبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام تتكامل وتترابط فيما بينها^(١٤)؛ إذ أن المبادئ التربوية الخاصة بالاستهلاك تتكامل مع تلك الخاصة بالإنتاج، أو التوزيع أو التبادل دون تضاد.

كذلك ترتبط مبادئ التربية الاقتصادية في الإسلام وتتكامل مع كافة الجوانب التربوية الأخرى، حيث ترتبط المبادئ الاقتصادية بالعقيدة الإسلامية والمبادئ النابعة عنه، وترتبط بالنظام الاجتماعي الإسلامي والمبادئ الحاكمة لعلاقات الأفراد، كما ترتبط بالنظام السياسي وما ينبع عنه من مبادئ خاصة بهيمنة الدولة ورقابتها.

٢ - مبادئ التربية الاقتصادية العامة للسلوك الاقتصادي للفرد:

للتربية الإسلامية مبادئ عامة تحكم سلوك الفرد في كافة المجالات وبشكل خاص المجال الاقتصادي، وأول هذه المبادئ على الإطلاق هو العبادة

التي تحكم الفرد طوال حياته على امتدادها واتساعها، وتنوع مجالاتها والذي منها هنا المجال الاقتصادي.

٢-١ الإيمان بأن مزاولة النشاط الاقتصادي عبادة لله:

العبادة لغوياً تعني: "الطاعة والخضوع والتعبد. ويقال لرجل عابد لربه: أي خاضع لخالقه مُستسلمٌ له"^(١٥). وفي الاصطلاح هناك من يعربها تعريفاً ضيقاً محصوراً في الشعائر التعبدية، ولكن العبادة كما عرفها ابن تيمية فهي: "اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة"^(١٦). فهي تشمل كل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال والأفكار والمشاعر في حياة الأفراد والجماعات، وفي جميع الميادين الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغير ذلك ...

لقد جاء الإسلام ليضع للإنسان منهج الحياة الذي يسير عليه ويحدد بموجبه سلوكه وعلاقاته مع ربه ومع الآخرين بحيث تستوعب عبادة ربه حياته كلها وتنظم أموره من أداء وأخلاق ومعاملات وغيرها ... فلم يخلق الإنسان في مفهوم الإسلام إلا لعبادة الله سبحانه وتعالى، وليس له هدف آخر، ومن ثم فكل ما يكلف به من الإسلام فهو عبادة يؤجر عليها من الله سبحانه وتعالى، يقول تعالى: {وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون} [الأنبياء: ٥٦].

ولا شك أن حصر مفهوم العبادة في المظهر الديني والفصل بينه وبين المظهر الدنيوي يؤدي إلى سلبات عديدة منها في المجال الاقتصادي أنها تؤدي إلى إخراج أفراد تتصف بالمادية الاستهلاكية الفقيرة إلى موجهات السلوك وهو ما يحدث في مجتمعاتنا المعاصرة حيث تفتت مظاهر العبادة، ولهذا ينبهنا القرآن الكريم إلى ضرورة الالتحام بين العبادة الدينية مع أحد مظاهر السلوك الاقتصادي للفرد، فيقول تعالى: {ليس البر أن تؤنوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة

وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ
وَابْنِ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُتَّقُونَ
بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ
الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} [البقرة: ١٧٧].

ونسب كل شيء لنفسه ناسياً فضل ربه^(١٧)، وصاحب الجنتير في سورة
الكهف الذي غره ماله وأنساه أن ما به من نعمة فمن الله^(١٨)، وكذلك أصحاب
الجنة التي ورثوها عن أبيهم وأرادوا أن يستأثروا بها بعيداً عن المسكين
الذين اعتاد والدهم أن يكون له حق فيها^(١٩).

ب- عقوبة يتولاها أولو أمر المسلمين، وتشرف عليها الجماعة
الإسلامية كلها متضامنة وذلك بالحجر على السفهاء، وجلد من ينق ماله على
شرب الخمر أو المخدرات، أو من يقتني المحرمات مما يدخل في حيز
التعذير التي تترك للقاضي أو الإمام^(٢٠). ويمكن في عصرنا أن نضبطها
قوانين العقوبات.

ج- عقوبة من الله تعالى في الآخرة، وهي أشد وأخزى، فمن الله تعالى
سائل كل ذي مال يوم القيامة عن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفق؟ يقول
تعالى: {ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ} [التكاثر: ٨]. ويقول ﷺ: (لَتَرْوُنَّ قَدَمَا
عبد حتى يسأل عن عمره: فيما أفناه؟ وعن علمه: فيم فعل فيه؟ عن ماله:
من أين اكتسبه وفيما أنفقه؟...^(٢١)).

ثم يعاقب سبحانه كل من انحرف عن شرعه كما في قوله تعالى:
{وَالَّذِينَ يَخْزَوْنَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ
أَلِيمٍ (٣٤) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ
وَيُظْهِرُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ} [التوبة: ٣٤-٣٥].
ومن هنا فالتربية الاقتصادية تغرس في الأفراد أن الله تعالى هو مالك
كل شيء، وله وحده حق تنظيم وإدارة ما يملك، وأن ملكية الفرد نعمة هذه

الأشياء هي حيازة لوديعة أو إعارة لمنفعة، مما يوجب عليه أن يعامل مع هذه الملكية في ضوء القواعد والشروط التي وضعها المالك الأصلي سبحانه وتعالى حسب قوله ﷺ: ((إن المال خضرة حلوة، من أصابه بحقه بورك له فيه، ورب متخوض فيما شاءت نفسه من مال الله ورسوله. ليس له يوم القيامة إلا النار))^(٢١).

٢-٣ الإيمان بأن الله تعالى سخر الأرض وما فيها لخدمة الإنسان ومزاولة النشاط الاقتصادي:

تشمل الأرض كل الثروات والموارد الطبيعية التي ليس للإنسان دخل في وجودها، وتتمثل في كل المواد المخلوقة لخدمة الإنسان سواء كانت يابسة أو مائية، وما فوقهما وما تحتهما، وجميع أنواع المخلوقات من نبات وحيوان على اختلافها^(٢٢). وقد خلق الله تعالى كل ما على الأرض لاستخدام الإنسان وسعده، فيقول تعالى: {ألم تر أن الله سخر لكم ما في الأرض} [الحج: ٦٥]. والتسخير في الآية يعني: "كون الشيء مهياً للاستفادة منه"^(٢٤). أي أن كل ما على الأرض معد للانتفاع به عن طريق استغلاله، ومن واجبات استغلال الإنسان، تسخيره للأرض دون إفراط أو تفريط، وبالتالي فالإنسان الملتزم بمبادئ الاستغلال هو الذي يعطي للأرض جدواها الاقتصادية لأن الأرض لا تنشق عن خير ولا يهبط عليها النعيم من السماء دون سعي من الإنسان، أو استشارة تجيء فيها النتائج على قدر الكفاح المبذول^(٢٥).

والتسخير معناه لغة: العمل والخدمة مجانياً^(٢٦). أما اصطلاحاً فتسخير الأرض يعني أن الله مكن الإنسان من استخدام الأرض في تطبيقات عملية نافعة للإنسان في مجالات حياته المختلفة دون ثمن يقدمه الله^(٢٧). والتسخير: "فضل إلهي لمعونة الإنسان في حركته الحضارية"^(٢٨).

ولكن الأرض لا تخدم الناس مجاناً، إلا إذا اكتشف الإنسان قوانين استخدام الأرض وأسرارها، فالتسخير يزداد بازدياد العلم بقوانين الله في

خلقه. فانه سبحانه وتعالى جعل الأرض خادمة للإنسان شرط معرفة الإنسان لقوانين استخدامها^(٢٩).

وإذا انطلقنا من الآيات {إنا كل شيء خلقناه بقدر} [القمر: ٤٩]، {ولقد كرّمنا بني آدم...} [الإسراء: ٧٠]، {ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش...} [الأعراف: ١٠] {وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم} [الحجر: ٢١]، {هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا...} [البقرة: ٢٠]. إذا انطلقنا من هذه الآيات وأمثالها فنبتنا نصل إلى كلمة مفادها أن الأرض وما فيها سخرها الله تعالى للإنسان^(٣٠). والكميات الموجودة في الأرض من أي مورد طبيعي هي كميات مقدرة وليست عشوائية. وقد أخذ الخلق فيها بعين الاعتبار حاجات الحياة الإنسانية كريمة التي يرتضيها لعباده خلال فترة وجودهم القدرة على الأرض.

والتناقض الذي يمكن أن ينشأ بين الرغبات الإنسانية وكميات الموارد الطبيعية المتوافرة سيكون مصدره الوحيد هو سوء تصرف الإنسان وانحرافه عن أنماط الإنتاج والاستهلاك التي شرعها الله له، وسيكون علاجه الوحيد هو تصحيح هذه الانحرافات^(٣١). وهو عكس مسلمات الغرب القائمة على أساس القدرة واحتمال نضوب الموارد المتاحة بالنسبة للحاجات الإنسانية^(٣٢).

ويقرر الإسلام أن الموارد الموجودة والممكن للإنسان أن يفد منها تزيد على احتياجاته إلا أنه {ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء} [الشورى: ٢٧]. لذا جعل لهم السعي ليفيدوا منها على قدر ما يبذلون من جهد وعلى قدر سلامة المنهج الذي يتبعونه في ذلك. فقد بينت الآيات أن تسخير الكون كله للناس لا يعني حصولهم على كل ما فيه بلا عمل، بل لقد ربطت بين التسخير والدعوة إلى التفكير والبحث والاطلاع وهي في هذا ترشد الناس أن يستخدموا الأسلوب العلمي في المشاهدة والملاحظة والتجربة والبحث عن الظواهر المختلفة واستتبط القوانين الطبيعية للإفادة مما خلق الله لهم^(٣٣).

٢-٤: الإيمان بالتفاوت في الرزق وأنه بيد الله تعالى:

فيلزم أن يؤمن الفرد المسلم الذي يباشر أي نشاط أو عمل أن عليه أن يسعى لأوامر الله في الحصول على الرزق ويرضى بما قسمه الله له، لأنه تبارك وتعالى يوزع لأرزاق على الناس وفق حكمته وعلمه بما هو أفضل لهم، وما على الإنسان إلا أن يسعى لطلب الرزق فيقول تعالى: {فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور} [الملك: ١٥]. وقوله تعالى: {فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله...} [الجمعة: ١٠].

ولا شك أن هذا نميأ يحرر الإنسان من الخوف، لأن رزقه بيد الله، ولن يستطيع إنسان أن ينعى، فلا عبودية إذن ولا نفاق أو تجمل أو صراع.

وبنهانا الله تعالى عن تمنى ما فضل الله بعض الناس على بعض، وإنما ضرورة التوجه إلى ما يطلب الرزق بدلا من التطلع إلى تفاوت لأرزاق مما قد يوقع الإنسان في حقد والحقد والقلق... إذ لا يعتبر التفاوت في الرزق تفضيل للغني على فقير عند الله تعالى، فيقول تعالى: {والله فضل بعضكم على بعض في الرزق فما الذين فضلوا برادي رزقهم على ما ملكت أيماهم فهم فيه سواء أفبينعمة الله يجدون} [النحل: ٧١].

وعلى المسلم أن يؤمن بأن الله تعالى لو شاء لبسط الرزق لعبادة بلا عناء ولكن ذلك سيكون مدعاة للترف والكسل والبغي في الأرض بغير الحق، فيقول تعالى: {لو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء إنه بعباده خير بصير} [الشورى: ٢٧].

ومن هنا فانه تعالى يجعل للإنسان من الرزق ما يناسب جهده ويصلح حاله، لأنه تعالى خير بصير. وتقرر الآية علاقة بين زيادة الثروة والميل إلى الطغيان - وهي علاقة لا نجد لها أثرا في كتابات الاقتصاد المعاصر - إلا أن هذا لا يتعارض من كون الإنسان يفضل أن يعيش المسلم في حالة رزق

رغد على حالة حرمان وفقر، فمواقف الإسلام ومحاربتة الفقر معروف^(٣٤)، حتى أن النبي كان ﷺ يقرن بين الكفر والفقر فيقول ﷺ: (.... و عوذ بك من الفقر والكفر)^(٣٥).

٢-٥ الإيمان بأن الله يراقب الفرد في كل تصرفاته ومنها نشاطه الاقتصادي:

تخضع ممارسة الفرد المسلم للنشاط الاقتصادي وغيره من الأنشطة للمراقبة والمحاسبة الذاتية الناجمة من الإيمان العميق بأن الله تعالى يراقب كل شيء، وأساس المراقبة الذاتية هو التربية الإسلامية التي تجعل الفرد المسلم ذات ضمير يقظ حتى يقيم الأمور قبل تنفيذها^(٣٦)، فإذا كان النشاط متفق مع ما وضعه الله من أحكام وقواعد قام به، وإن تعارض امتنع عن أدائه وهو ما يحقق قول النبي ﷺ عن الإحسان بأنه: (أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك)^(٣٧).

ويؤكد هذا الجانب العقائدي في الرقابة على السلوك والتصرفات معنى قوله ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى...) ^(٣٨). وهو ما يشير إلى أن نية الإنسان هي المعيار والمرشد للأعمال، وكذلك أداة القياس والتقييم، فإذا صلحت النية صلح العمل.

ولا شك أن الرقابة هنا عندما تكون داخلية فعندئذ لن يتحايّر الفرد على تنفيذ التشريعات المختلفة، وأي دولة مهما بلغ بها التقدم الحضاري لا يمكن أن تجعل بجوار كل فرد رقيب^(٣٩). وهذا ما دعا بعض الكتابات الغربية إلى ربط الدين بسلوكيات الفرد على اعتبار أن الدين هو الارتباط والالتزام بسلوك معين وفكر خاص، والاقتناع العميق بالدين يعطي قوة القانون على تصرفات الفرد والجماعة^(٤٠).

إن الإيمان بهذا المبدأ هو الذي يجعل الفرد يقف من نفسه موقف المحاسب لها، المراقب لتصرفها، فلا يمتلك المال بأي طريق، ولا ينمي بأي

طريق، ولا ينفقه في أي طريق، بل يملكه كما شرع الله، وينميّه كما أمر الله، وينفقه فيما أحب الله.

٣- مبادئ التربية الإسلامية الخاصة بالسلوك الإسلامي للمستهلك:

يعرف "الاستهلاك Consumption" في الاقتصاد الوضعي بأنه: "الحصول على منفعة أو خدمة وهو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي كله، أو بعبارة أخرى هو: "استخدام السلع والخدمات استخداما مباشرا ونائيا في إشباع حاجات الأفراد"^(٤١).

ويطلق عليه البعض لفظ "الاستفاذ" أي استفاذ السلع والخدمات مباشرة وبصفة نهائية لسداد رغبات الإنسان وإشباع مشتهياته^(٤٢).

وهنا نجد أن الاقتصاد الوضعي قد جعل الاستهلاك في حد ذاته غاية نهائية فهو ينتج ليستهلك، وهو يستهلك من أجل لذة ومتعة الاستهلاك، أي أنه إن صح التعبير "يستهلك ليستهلك"^(٤٣).

ومن جهة أخرى فليست هناك حدود عليا لما يستهلكه الفرد في الاقتصاد الوضعي سوى حدود القدرة على الاستهلاك، وكأن الاقتصاد مسرّع لإشباع المزيد من الاستهلاك، والمزيد من الرفاهية الاقتصادية، فيعيش تيز المسلم لكي يستهلك وهو ما أكدّه أحد علماءهم^(٤٤)، ومن قبل صاغها القرآن الكريم في قوله تعالى: {والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام والنار مثوى لهم} [محمد: ١٢]. والأكل والتمتع في حد ذاته ليس معيبا، وإنما المعيب هو كونه غاية كما هو لدى الأنعام حيث يظل الإنسان يجري وراء غاية متحركة أمامه بخطى أوسع يظل يجري ويلهث كمن يجري وراء سراب، فيظل طوال حياته مجهدا وراء أمر قلما يتحقق كاملا، وفي الإسلام نتناول مبادئ التربية الاقتصادية الخاصة بالاستهلاك.

٣-١ إباحة الاستهلاك والدعوة إليه:

ينظر الإسلام للاستهلاك على أنه أمر فطري للإنسان، ومن ثم فهو ضروري له، وبالتالي لا يمنع الإسلام الاستهلاك، بل يقف منه موقف الحث والترغيب "فلقد خلق الله تعالى الطيبات، وأباح التمتع بها فيقول تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ} [البقرة: ١٧٢]. فالأكل -أي الاستهلاك- المقترن بالشكر شرط لتحقيق العبادة، والأحاديث الشريفة تبين أن في النكاح صدقة، وفي إطعام الزوجة والولد صدقة، إلى غير ذلك مما هو مبسوط في مواضعه^(٤٥).

والقرآن يجعل الإنفاق صفة أساسية من صفات المؤمنين كإقامة الصلاة التي هي عماد الدين، فيقول تعالى في وصف المتقين: {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} [البقرة: ٣]^(٤٦). وقد اختلف المفسرون في تحديد المراد بالإنفاق، إلا أنه قد رجح المحققون أن اللفظ يشمل كل إنفاق، واجبا كان أو مستحبا، على النفس والأهل، أو في خير الجماعة، وفي سبيل الله...^(٤٧).

وجعل الله تعالى من شكر نعمه إظهار أثرها أمام الآخرين ولهذا "حين جاء رجل إلى النبي ﷺ وعليه ثوب رث قال له: (ألك مال؟) قال: نعم... قال: (فإذا أتاك الله مالا فليز أثر نعمة الله عليك وكرامته)^(٤٨). وهذا التوجيه النبوي ينطبق على المأكّل والمشرب والسكن وسائر مطالب المعيشة، كما ينطبق على الملابس الذي ورد في الحديث.

ويترتب على ذلك أن الإهمال في الاستهلاك مذموم إسلاميا لأن الفرد إذا قصر في الاستهلاك مع توافر القدرة الفعلية أو الممكنة فهو ملوم في نظر الإسلام، الذي وسمه بسمّة البخل والتقتير وغل اليد في قوله تعالى: {وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا} [الإسراء: ٢٩]، ويصف الله تعالى عباده المتقين بقوله: {وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يَسْرِفُوا وَلَمْ

يقتروا وكان بين ذلك قواما} [الفرقان: ٦٧].

ويذكر الله تعالى على من يزعم أن الفضل كان الفضل في التقشف والزهد في الطيبات حيث يقول تعالى: {قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة} [الأعراف: ٣٢].

ففي الآية إنكار على من يدعي تحريم التمتع بالطيبات واستخدام زينة الله تعالى التي أوجدها لعباده في أرضه. بيد أنه ينبغي أن يفهم أن الآية الكريمة إذ تفتح للناس أبواب التمتع بالطيبات، وبما أخرج الله لهم من زينة، فإنها تقف عند حد الإباحة والتحبيب، ولا تجعل ذلك واجبا، ومن ثم فليس واجبا أن يصل الإنسان إلى أعلى مستويات الاستهلاك المباحة، وإنما يجوز له ذلك من غير إثم ولا حرج، ويبقى من حق المسلم أن يكتفي باضروريات أو الحاجيات دون أن يصل إلى استهلاك ما يحقق مستوى الرفاهية.

فموقف الإسلام من الاستهلاك "يتفق وشتى الأمزجة، ويرضي كل الطباع السليمة، فمن الناس من يؤثر التقشف وخشونة العيش، وربما يؤثر على نفسه ولو كان به خصاصة، ومنهم من يفضل التمتع بالطيبات وإظهار نعمة الله عليه" (٤٩).

ولا يفضل فريق على فريق، فالكل في حدود المباح، ولذل سلوك ظروفه وملابساته، والأعمال والسلوكيات عند الله تعالى بالنيات، ولكل امرء ما نوى. فإذا كان من النصوص ما يمتدح التقشف وخشونة العيش والوقوف بالاستهلاك عند حدوده الدنيا، فإن هذه النصوص تعالج ظروفًا وفعية يمر بها الإنسان، وفي مقابلها فإن الكثير من النصوص يمتدح التمتع بالطيبات ويفضل إظهار نعم الله تعالى على عباده، فهذا السلوك ممدوح في ظروفه، وذاك السلوك غير مستنكر في ظروفه، وتبقى الظروف والملابسات لوضع على وضع، فمن سعى سعيه وبذل جهده ثم قدر عليه رزقه فليقف في سلوكه

الاستهلاك في عند الحدود التي يسمح بها دخله، ومن كان ذا سعة فينفق من سعته حتى يصل إلى أعلى مستويات الرفاهية والاستهلاك المباح فالاستهلاك إذا مرتبط بالدخل وعلى حسب الحاجة، أيضا فليس الفقير مثل الغني، ويختلف الناس في احتياجاتهم كذلك تبعا للسن، والجنس، والمهنة. واختلاف المناخ والمواطن والأزمنة^(٥١).

ومن هنا نجد أن الإسلام عندما رغب في الاستهلاك فإنه ودع له مقارا نسبيا يختلف من شخص لآخر فيقول ﷺ: (ما ملأ ابن آدم وعاء شرا من بطنه، بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة أكلا فتلا ليطعمه، وتلا لشربه، وتلا لنفسه)^(٥١).

ولا شك أن كل إنسان أدرى بثلثه، فما كان ثلثا عند بعض الناس ربما كان ربعا أو نصفا عند غيره، والحكم في ذلك المسلم نفسه الذي يجب أن يحدد لنفسه المنفعة الحدية للاستهلاك حتى لا يصاب بكبر البطن والكل، فيروى عن اللجلاج رضي الله عنه قوله: "ما ملأت بطني طعاما منذ أسلمت مع رسول الله ﷺ أكل حسبي، وأشرب حسبي، يعني قوتي"^(٥٢).

أي أن الإسلام علمه أن يتناول من الطعام ما يقدره على الحركة وقضاء حاجاته دون أن يصاب بالبطنة والتخمة.

وهكذا فعقيدة المسلم هي جهاز التنظيم الاستهلاكي الذي يحدد سلوكه، ويحدد أهدافه، ويضبط تصرفاته، ويقيدها مع قدرته على تغيير تصوراتيه وتصرفاته، يقول أبوهريرة: إن رسول الله ﷺ ضافه ضيف وهو كافر فأمر له رسول الله بشاة فحلبت، فشرب حلابها ثم أخرى فشرب حتى ترب حلاب سبع شياه، ثم إنه أصبح فأسلم، فأمر له رسول الله بشاة فشرب حلابها ثم بأخرى فلم يستتمها، فقال رسول الله ﷺ: (المؤمن يشرب في معي واحد، والكافر يشرب في سبعة أمعاء)^(٥٣).

ولو تمثل المسلمون هذه الآداب لما وضع الكثيرون منهم على موائدهم أضعاف ما يحتاجونه من طعام ويملئون بطونهم حتى يحتاجون إلى مواد كيميائية تهضم هذا الطعام بل يوجهنا النبي ﷺ أن نضع على موائنا أقل من احتياجاتنا وبركة الله سبحانه وتعالى ستحل علينا فيقول ﷺ: (طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة)^(٤٩). وكذلك من هديه ﷺ أن نكتفي في بيوتنا بالاثاث الذي نستخدمه فقط دون زيادة فيقول ﷺ: (فراش للرجل، وفراش لامرأته، وفراش للضيف، والرابع للشيطان)^(٥٠). وهذا لمن لم يرزق بأولاد. وقد جعل ﷺ الرابع للشيطان؛ لأنه زيادة بلا حاجة أو مصلحة، وكم في بيوتنا الآن من أثاث بل غرف لا تستخدم وما يترتب على هذا من تكسب أموال بغير حاجة أو مصلحة.

ونجد أيضا من الضوابط التي وضعها الإسلام عندما أباح للناس التمتع بالطيبات، وبلوغ أفضل مستويات الاستهلاك، ما فصلته الآيات النثرانية، كما فصلتها السنة المطهرة، وأجملها الله تعالى في قوله: {الطيبات من الرزق} [الأعراف: ٣٢]. ومن هذه الضوابط أن تكون الوسيلة إلى المستويات الاستهلاكية المختلفة وسيلة مشروعة.

فالطيب من الرزق لا يكون إلا حلالا، إذ الكسب الخبيث حرام، فلا يباح السعي إلى المستويات الاستهلاكية بطريق غير مشروع، أو تحقيقها بدخل فيه شبهة، وأفضل الطرق إلى ذلك أن يمارس المرء عملا يضيف به إلى الناتج القومي كي يأكل مما أنتج، ذلك أن أفضل ما يأكل الإنسان في الإسلام هو أن يأكل من عمل يده، فيقول ﷺ: (ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده)^(٥١).

وقد قال الشراح إن داود عليه السلام كان يصنع الدروع ويبيعها، فيأكل من ثمنها، فعمل اليد يشمل كل مجالات الإنتاج المشروعة من صناعة

وزراعة وخدمات، فالاستهلاك ينبغي أن يكون مرتبطاً بالإنتاج، وهكذا فموقف الإسلام من الاستهلاك هو إباحته وعدم الحجر عليه، والدعوة إلى بلوغ المستويات الطيبة منه في ظل الضوابط الاستهلاكية التي تجعله استهلاكاً بانياً للفرد والمجتمع.

ومن هنا حرم الإسلام البخر والتقتير الذي يجعل الفرد يستهلك دون كفايته طالما كان قادراً، كذلك حرم الإسراف الذي يتعدى مستوى كفاية الفرد إلى ما لا نهاية، وإنما جعل الإسلام المسلم يعيش في منطقة وسطى هي حد كفايته وهي منطقة متسعة للمسد أن يقف في بدايتها، أو يسير فيها إلى نهايتها^(٥٧).

ولا شك أن هذه الضوابط الاستهلاكية ليست تربية اقتصادية -تساع الفرد على عدم تبديد الكثير من أمواله في الكماليات التي تقضي على محاولات زيادة الإنتاج- وإنما هي كذلك لون من التربية النفسية والخلقية التي تجعل من خلق المسلم عدم التوسع الشديد في الاستهلاك سواء في المأكل أو المشرب أو الملبس أو المسكن إلى الحد الذي يجعله من أهل الترف والتعظيم فيصبح لاهم له سوى مضغ الطعام ومضغ الكلام كما قال عنهم النبي ﷺ: (شرار أمتي الذي غدوا بالتنعيم، الذي يأكلون ألوان الطعاب، ويلبسون ألوان الثياب، ويتشدقون في الكلام)^(٥٨).

وتربية جسمية وصحية، لأن الإسراف في المطاعم والمشرب يفضي إلى التخمة والسمنة، وبالتالي لمرض والكسل والترهل حتى قال بعض السلف: "جمع الله الطب كله في نصف آية: {كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا} [الأعراف: ٣١]."

وتربية اجتماعية، فالمجتمع المتناحر المتحاسد هو الذي يحوي فقراء فقير مدقع، وآخرين يستسلمون لجموح الرغبة في الشراء لإشباع رغبة المفاخرة والمكاثرة.

وتربية عسكرية وسياسية، لأن الأمة التي يفرط أبناءها في التمتع يركنون إلى الدعة والسعة، ولما ينهض بهد نين، أو يُحرر بهم .طن، لأن الترف يقضي على روح الجندية وقوة المقاومة.

٣-٢ الرشد الاستهلاكي:

إذا كان الإسلام قد أباح الاستهلاك بل وحث عليه، فإن هذا لاستهلاك مرتبطى بمبدأ "الرشد الاستهلاكي" حيث دعا الإسلام إلى الرشد الاستهلاكي في جميع حالات الإنسان يسرها وعسرها، فيقول النبي ﷺ: (ثلاث منجيات وثلاث مهلكات، فأما المنجيات: فالعدل في الرضا والغضب، وخشية الله في السر والعلن، والقصد في الغنى والفقر. وأما المهلكات: فشح مطع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه)^(٥٩).

وفي الحديث الشريف نص في الدعوى إلى الرشد الاستهلاكي، إذ (القصد) الذي يدعو إليه الحديث هو الرشد الاستهلاكي، ففي معاجم اللغة يقال: "هو على القصد إذا كان راشداً"^(٦٠). فتقصد في الغنى والفقر يعني الرشد الاستهلاكي في الحاليتين^(٦١).

ويقول العز بن عبد السلام: "الاقتصاد رتبة بين رتبتين، ومنزلة بين منزلتين، والمنازل ثلاثة: التقصير في جلب المصالح، والإسراف في جلبها، والاقتصاد بينهما والحسنة ما توسط بين الإسراف والتقتير..."^(٦٢).

وعندما وصف الله تعالى إنفاق المسلمين المنتزمين بأنه القوم بين التقتير والإسراف فإنه سبحانه وتعالى يصف سلوكهم في جميع حالات الدخل وشتى مستويات المعيشة، فيقول تعالى: {والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً} [الفرقان: ٦٧]. وهذا هو الرشد الاستهلاكي، وهو وضع الشيء في نصابه، وإنفاق المال في موضعه. فلا يمنعه من واجب، ولا ينفقه على غير هدى، بل ينفقه وهو على بينة من عتبة إنفاقه، وعلى عي بما

يحققه الإنفاق من منفعة^(٦٣). ويقول ابن عطية في تفسير الآية: "قأدب الشرع فيها ألا يفرط الإنسان حتى يضيع حق آخر أو عيلاً ونحو ذلك، وألا يضيق أيضاً ويقتصر حتى يجيع العيال ويفرط في الشح، الحسن في ذلك هو القوام أي العدل..."^(٦٤).

ويقول ابن العربي: "التبذير هو منعه من حقه ووضع في غير حقه، فإن قيل: فمن أنفق في الشهوات، هل هو مبذر أم لا؟ قلنا: من أنفق ماله في شهواته زنا على الحاجات فهو مبذر، ومن أنفق درهمه في حرام فهو مبذر..."^(٦٥). ويحدد الشيباني القصد في الإنفاق بقوله: "من زاد على حد الشبيع فهو معاقب، فإن الأكل فوق الشبيع حرام"^(٦٦).

إن الإسلام يحث على أن يكون سلوك المسلم رشيداً في استهلاكه سواء في المأكل أو المشرب، أو في الملبس، أو في المسكن، أو في أي جانب من جوانب الحياة، فيروى أن النبي ﷺ مر على سعد بن أبي وقاص وهو يتوضأ فقال له: (لا تسرف)، فقال: أو في الماء سرف يا رسول الله، قال: (نعم وإن كنت على نهر جار)^(٦٧). وهذا الذي روي في الحديث نعرف قيمته في عصرنا حيث تقل المياه، ويكثر الناس في استهلاكها، لضرورة أو غير ضرورة.

ومن التربية النبوية في هذا المقام قوله ﷺ عن أنس: (إذا سقطت لقمة أحدكم فليسط عنها الأذى وليأكلها، ولا يدعها للشيطان)، وقال: وأمرنا أن نسلت القصة، وقال: (إنكم لا ترون في أي طعامكم البركة)^(٦٨). وهذا توجيه نبوي لأدب من آداب الطعام، ربما يستتف منه المترفون ولمتكبرون، ومقتضاه ألا يستحق الإنسان نعمة ما، مهما قلت حتى لو كانت نعمة سقطت خطأ منه. كما يأمر الحديث أن يتتبع الفرد طعامه بحيث لا يبقى أي طعام في طبقه الذي يأكل فيه.

ولا شك أن تربية الأفراد على هذا سيعرّض بالنفع على المجتمع بأسره، كذلك نجده عليه السلام - وبأسلوب العصر - يأمر بتصغير حجم الرغبة على نحو ما نراه اليوم ونوصي به. فيقول عليه السلام: (قوتوا طعامكم يبارك لكم فيه) ^(٦٩). ولعل البركة في التصغير حيث يكثر عدد الأرفة، وبالتالي يمكن أن يزرع على أكبر عدد، ويساعد على عدم ترك بواقي أو فضلات من الرغبة مما يكسب الفرد سلوكا استهلاكيا رشيدا.

ثم نجد من الفقهاء من قام بتحويل هذه التوجيهات النبوية إلى إجراءات سلوكية تمارس في الحياة اليومية، فهذا هو الإمام الشيباني الذي جده في مؤلفه "الاكتساب في الرزق المستطاب" - وهو من المؤلفات التي تحتاج إلى دراسة تربوية لمحتواه - نأخذ من أقواله عن الإسراف: "من الإسراف أن نضع على المائدة من ألوان الطعام فوق ما يحتاج إليه للأكل"، "من الإسراف أن يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه، أو يأكل ما انتفخ من الخبز، كما يفعله بعض الجهال، يزعمون أن ذلك أذى"، "من الإسراف التمسح بالخبز عند الفراغ من الطعام من غير أن يأكل ما يتمسح به، لأن غيره يستقر ذلك، فلا يأكله" ... وغيرها من التوجيهات التي ذكر في آخرها قوله: "وأمر اللباس نظير الأكل في جميع ما ذكرناه" ^(٧٠).

ولا جدال في أن البعد عن الرشد الاستهلاكي من فئات المجتمع المختلفة فقار وأغنياء يوقع المجتمع في المهالك، فالسوك الاستهلاكي إذا انحرف إلى الإسراف، فمارسه الأغنياء والفقراء، وبالغوا في طلب السلع والخدمات، أرمقوا الإنتاج الذي يعجز عن تلبية الطلب، فيختل التوازن بين الإنتاج والاستهلاك لحساب الاستهلاك؛ فترتفع الأسعار على جميع المستويات ويقع المجتمع في براثن التضخم، وإذا انحرف السوك الاستهلاكي نحو التقشير، نفس الطلب عن العرض، ولم يجد الإنتاج ما يحفزه ويدعوه إلى لتوسع فيقع الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك ^(٧١). ويتعرض المجتمع للكساد وانتشار البطالة فيقع في المهالكات، كما قرر الحديث الشريف.

وحتى يكون المسلم رشيدا في استهلاكه فإن عليه ألا يعيش تمنيًا لمثل ما لدى غيره، أي لا يسعى للتقليد في الاستهلاك والتطلع إلى من ليسوا متساوين معه في ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية فيقول: {ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض} [النساء: ٣٢]. ويقول تعالى: {ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم} [طه: ١٣١]. ويقول ﷺ: (انظروا إلى من أسفل منكم، ولا تنظروا إلى من فوقكم، فهو أجدر ألا تزدري نعمة الله عليكم)^(٧٢).

وفي الآيات نهي من الله تعالى لتمني ما لدى الغير حتى لا يتأثر طلب الفرد للطيبات بما يراه عند الآخرين^(٧٣).

ومن هنا يدعونا النبي ﷺ إلى النظر إلى من هم أقل منا نعمة حتى نحس بقيمة ما عندنا، يعكس تطلعا إلى من هم أكثر منا فنحس بازدياد نحو ما بيدنا، وبالتالي يربي الإسلام الفرد على القناعة بما عنده^(٧٤). وعدم النظر إلى استهلاك غيره أو التطلع إليه، وهو ما يحدث في مجتمعاتنا المعاصرة للأسف حيث أصبح كل منا يتكالب على الاستهلاك مثل غيره^(٧٥). مما قد يولد الحسد أو الطمع أو الشره أو عدم القناعة بالدخل فيسخط الفرد على ربه -والعياذ بالله- أو على من حوله ممن رزقهم الله.

ولا شك أن المسلم عندما يستقل في استهلاكه ولا ينظر إلى استهلاك غيره فإنه سيكون على وعي اقتصادي يحميه من التماذي في الاستهلاك. فقد جاء في الأثر "إن من السرف أن تأكل كل ما اشتهيت"^(٧٦). وعن جابر بن عبدالله قال: رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه لحما معلقا في يدي، فقلل: ما هذا يا جابر؟ فقلت: لحما اشتهاه أهلي، ثم رأني في اليوم التالي على نفس الحالة فسألني: ما هذا؟ فقلت لحما اشتهاه أهلي. فقال عمر: أوكلمنا اشتهيتم اشتريتم؟! ثم قرأ قوله تعالى: {أذهيتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها} [الأحقاف: ٢٠]^(٧٧).

ومن هنا يصبح المسلم الرشيد في استهلاكه ذات إرادة قوية تجعله يصمد أمام شتى المشتبهات مستجيباً في ذلك لأمر الله تعالى، ثم مصلحة بدنه ونفسه، ثم لحسن تربية أهله وهو في هذا يؤمن بأن الدنيا ليست داراً يستهلك فيها كل الطيبات دون الآخرة، وبالتالي يقنع بالوقوف عند حد معين من الاستهلاك زهداً. فالزهد وسيلة لتقويم سلوك الناس، وردهم عن تمادي في الاستهلاك فهذا إبراهيم بن أدهم -وهو أحد الزهاد المسلمين- يسأل أصحابه عن سعر طعام فيقال له: إنها غالية، فيقول: أرخصوها بالترك^(٨٨).

فهو هنا يتخذ الزهد وسيلة لتقليل الطلب على السلعة فيخفض سعرها، وهذا هو سلوك المسلم بعكس الذي لا يقنع باليسر لأنه يرى أن ما سيحرم منه في الدنيا لن يحصل عليه بعد ذلك فيعيش حياته نهماً لأكبر إيجاب ممكن، مما يؤدي إلى ضغط الطلب على العرض فتتجهب الأسعار، وهو ما يحدث في المجتمعات الغربية^(٨٩)، ثم امتد للأسف لمجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة.

وعلى المسلم الرشيد في استهلاكه أن يوازن بين إيراده ونفقته حتى لا يضطر للاستدانة، وقد نفر الإسلام من الدين بأساليب شتى فيقول ﷺ: (يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين)^(٩٠). وفي رواية أخرى عن محمد بن عبدالله بن محسن قال: كان رسول الله ﷺ قاعداً حيث توضع الجنائز، فرفع رأسه إلى السماء، ثم خفض بصره، فوضع يده على جبهته، فقال: (سبحانه الله، سبحان الله! ما أنزل من التشديد)؟ قال: فعرفنا وسكتنا، حتى إذا كان الغد سألت رسول الله ﷺ فقلت: ما التشديد الذي نزل؟ قال: (في الدين، والذي نفسي بيده، لو قتل رجل في سبيل الله، ثم عاش، ثم قتل، ثم عاش، ثم قتل وعليه دين ما دخل الجنة حتى يقضى دينه)^(٩١).

ولا شك أن الديون خطر على الفرد وعلى المجتمع على حد سواء، ولو تعود الفرد الاعتماد على نفسه ثم عاش بما يملك ولو مع بعض النقشف والحرمان من الكماليات والترفيات لكان ذلك خيراً له ولمجتمعه، ولكننا

نلاحظ في عصرنا بعد ثورة الاتصالات الإلكترونية بدأ استخدام بطاقات الصرف الإلكتروني^(٨٢)، لسداد قيمة الشراء، مما ساعد على الإسراف في الاستهلاك لدرجة لدين، لأن هذه البطاقة تعمل على سهولة الشراء الفوري والدفع المؤجل، مما قد يدفع الأفراد إلى الإنفاق دون حساب، حيث لا يشعر بتلك المدفوعات إلا عندما يتسلم كشف الحساب المستحق عليه الدفع، مما قد يفاجئه بعدم كفاية الرصيد عند المطالبة بالسداد.

وحتى يكون المسلم رشيدا في استهلاكه فإنه يلزم عليه أن يضع خطة استهلاكه بجانب مصالح نفسه وأسرته ومصالح الآخرين حيث يقول ﷺ: (من أصبح لا يهتم بأمر المسلمين فليس منهم)^(٨٣). ويقول ﷺ: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)^(٨٤). وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية التي ترى أن "المستهلك يتصرف تصرفا رشيدا عندما يحاول في توزيع إنفاقه، وفي حدود دخله المتاح، أن يحصل على أكبر قدر من الإشباع أو المنفعة"^(٨٥).

حيث إن إطلاق الإشباع أو المنفعة هنا يجعله إشباع قاصر على منافع مادية شخصية فقط من سلع وخدمات الاستهلاك، دون تقييده بالحلال والحرام، كذلك ليس فيه منافع لغيره من أفراد المجتمع، ولا ينظر فيها إلى منافع أخروية وإشباع حاجات دنيوية^(٨٦).

بينما يجعل الإسلام المستهلك الرشيد يحاول في توزيع إنفاقه وفي حدود دخله المتاح أن يحقق أكبر قدر من الرضا أو المنفعة المباحة في دنياه وآخره، ويشمل ذلك منافع الآخرين لأنها توزن في ميزان حسناته في الآخرة^(٨٧).

وحتى يراعي الفرد الآخرين عند استهلاكه جعل الإسلام الأصل في علاقة السلوك الاستهلاكي للفرد بالآخرين قائمة على الكرم والجود والسخاء، ووعد الله تعالى عباده بأنهم لن يصابوا بالفرد بسبب كرمهم في البذل

والعطاء، إذ الجود في الميادين التي تعود على المجتمع بالخير ليست إسرافاً، بل زيادة في القرب من الله فيقول تعالى: {الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف على يهم ولا هم يحزنون} [البقرة: ٢٧٤]. وليس كل نفقة على الغير تعد من باب الكرم، وإنما يجب أن يقصد بها وجه الله تعالى، لا وجه غيره فيقول تعالى: {وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله} [البقرة: ٢٧٢].

ومن هنا فليس من الكرم الإسراف في إقامة الولائم لوجهاء القوم، أو المبالغة في الإنفاق على الأفراح والمناسبات بقصد الفخر والمباهاة، أو طلب الجاه والمنزلة عند الناس، أو غيرها من أوجه الاستهلاك التي لا يتحقق فيها شرط ابتغاء وجه الله فيقول تعالى: {كالذي ينفق ماله رياء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر فمثله كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلدا... ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيت من أنفسهم كمثل جنة بربوة أصابها وابل فآتت أكلها ضعفين} [البقرة: ٢٦٤ - ٢٦٥].

وجعل الإسلام للفرد مستوى آخر من الاستهلاك لصالح الغير يفوق مستوى الكرم وهو الإيثار، إذ الكريم يعطي ما يفيض عن حاجاته، لكن المؤثر يعطي في سبيل مرضاة الله ما هو في حاجة إليه، ويقدم في استهلاكه حاجة الغير على حاجته ليس طمعا في ثناء أو مكافأة، وإنما يرجو ثواب الله ورضوانه فيقول تعالى: {ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا * إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا} [الإنسان ٨ - ٩].

ويقول ﷺ (إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم)^(٨٨).

ومن هنا فالمتصف بالإيثار سينضبط في سلوكه الاستهلاكي لأنه لن يقع قط في الإسراف عند إشباع حاجاته، حيث سيذكر دائما المحتاج قبل أن يذكر

نفسه، ولقد وصف الحسن رضي الله سلوك المتجاوزين في استهلاك الطعام الذين لم يعرفوا قيمة الإيثار فقال: "حتى إذا أخذته الكظة ونزلت به البضنة قال: يا غلام إنتني بشيء أهضم به طعامي، يقول الحسن: أطعامك تهضم؟ إنما تهضم دينك، أين الفقير؟ أين الأرملة؟ أين المسكين؟ أين اليتيم؟ الذين أمرك الله تعالى بهم" (٨٩).

ولا ينبغي للمسلم أن يتوسع في إنفاقه بحيث يحتاج إلى بيع أرضه أو عقاره أو مصنعه من أجل مطالبه الاستهلاكية بما يعني المحافظة على ما نسميه في عصرنا "الأصول الثابتة" فلا ينبغي التفريط فيها من غير ضرورة موجبة، وتوجهنا السنة النبوية في حالة اللجوء لبيع أصل ثابت ألا نضيع ثمنه في المستهلكات، بل ينبغي جعل ثمنها في شراء أصول أخرى، فعن حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (من باع داراً لم يجعل ثمنها في مثله. لم يبارك له فيها) (٩٠). وفي رواية أخرى (من باع منكم داراً أو عقاراً، فليعلم أنه مال قي -أي جدير- ألا يبارك له فيه، إلا أن يجعله في مثله) (٩١).

هذا ولم تهمل التربية الاقتصادية في الإسلام دور المرأة المسلمة في ترشيد الاستهلاك، فهي ضابط الإنفاق الرئيسي، ويمكنها أن تلعب دوراً بارزاً سواء كان بالسلب أو الإيجاب، والمرأة العاقلة هي التي تقدر أحوال زوجها المادية، وتنزه نفسها وبيتها عن حياة الترف والبدخ والمظهرية الكاذبة، وقد حث النبي ﷺ المرأة على حسن التصرف في إنفاقها على أمور بيتها، ووعدا الأجر إن أحسنت ذلك في قوله ﷺ: (إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ...) (٩٢).

وفي المقابل يحذر النبي ﷺ المرأة من المبالغة في الحرص على مال الزوج مبالغة تفضي بها إلى التقير في المعيشة، فعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت: قال لي رسول الله ﷺ: (أنفقي أو انفحي أو انضحني ولا تحصي، فيحصي الله عليك، ولا توعي فيوعي الله عليك) (٩٣). والأنماط

الثلاثة - أنفقي وانفحي انضحى - مدلولها واحد، فالرسول ﷺ ينصح أسماء رضي الله عنها بأن تنفق حتى لا ينقطع رزق الله عنها، وهذا في معنى دعاء النبي ﷺ في رواية بقوله: (اللهم أعط منفقا خلفا، وأعط ممسكا نفقا)^(٩٤).

٣-٣ الاستهلاك تبعا للأولويات:

يحرص الإسلام على حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال لكل المسلمين على المستوى الفردي وعلى مستوى المجتمع المسلم بأخمله. كما يفرض على كل مسلم وعلى المجتمع أيضا توفير أسباب حفظ هذه الأشياء الخمس، ثم يتعين توجيه سلوك الفرد نحو تحقيق القدر الضروري من الضروريات اللازمة له في المقام الأول، ثم يلي ذلك الحاجيات وهي تلك الاحتياجات التي يتيسر معها تحمل أعباء تسيير نظام الحياة، أما الاحتياجات التي تقل عن ذلك أهمية فإنها التحسينات وهي المباحات من الطيبات والنعم التي تدخل الجمال والمتعة على الحياة الإنسانية، وتعد الحاجيات مكملية للضروريات، وتعد التحسينيات مكملية للحاجيات^(٩٥).

ومن هنا فالتربية الاقتصادية توجه المستهلك المسلم لكي يخطط لإنفاقه الاستهلاكي على أسس غير معتادة في المجتمعات الأخرى، فهو بأخذ بعين اعتباره احتياجاته من اللوازم الخمس حيث تمثل لوازم الدين المرتبة الأولى يليها في المرتبة الثانية لوازم حفظ النفس ثم لوازم حفظ العقل ثم حفظ النسل، أما المرتبة الخامسة فلوازم حفظ المال. ولا يعني ذلك الاستغناء عن أي منهم فالكل مطلوب ولكن أهميتها متفاوتة تبعا لدورها في تحقيق طاعة الله وعمارته الدنيا للآخرة.

ويتحقق توازن المستهلك بالوصول لأقصى منفعة كلية أو إشباع ممكن في حدود دخله المتاح^(٩٦)، وبالطبع فإن ذلك يدعو إلى البدء بالضروريات والإكثار منها بما يحقق الكفاية منها قبل الإكثار من الحاجيات وتحقيق الكفاية منها.

ويلي ذلك تحقيق الحد الأنسب من التحسينات بما يسمح له به هذا الدخل، إذ أنه لا يمكن الاقتصار على الضروريات فقط قبل الانتقال للحاجيات ثم استكمال الحاجيات قبل الانتقال للتحسينات لعدم إمكانية الفصل التام بين سلع كل قسم، إذ قد يكون للسلعة الواحدة أكثر من نفع في أكثر من مجال من مجالات الإنفاق، كما أن الحاجيات تعد متممة ومكملة للضروريات، وبالمثل فإن التحسينات تعد مكملة للحاجيات، والإخلال بالحاجيات أو ببعضهما قد يحدث خلافاً ما في القيام بالضروريات، كما أن الإخلال بالتحسينات قد يحدث خلافاً في القيام بالحاجيات^(٩٧).

ويفرض هذا النمط من الاستهلاك على المسلم ألا يخل بنظام ترتيب الحاجات وأولويات إشباعها حتى لا يفوت مصلحة أعلى بمصلحة أدنى طالما له حرية الاختيار وسعة المال، لأنه تبذير وإضاعة للمال في إشباع حاجات قليلة الأهمية والنفع بالنسبة للحاجات الأخرى الأهم. وألا يأخذ من السلعة بأكثر من الحاجة لأن فيه إسراف منهى عنه، وأن يفضل السلع الطيبة التي لها أكثر من منفعة في أكثر من باب، حيث يختار من هذه السلع ما يلزمه لتحقيق حفظ الضرورات الخمس بدرجاتها المختلفة.

وإذا كان المستهلك في الإسلام يجعل اعتبارات حفظ الدين في المقام الأول إلا أنها مع ذلك لا تمثل سوى نسبة صغيرة من إنفاقه، ففي دراسة لأحد الباحثين الذي أخذ الأوزان النسبية لمراتب الاحتياجات، وأقسام الإنفاق ومجالاته المختلفة؛ خرج بأن مخصصات الإنفاق على لوازم حفظ الدين قليلة وربما أقل أبواب الإنفاق مقدارا رغم عظم أهميتها وأثرها على الفرد والمجتمع^(٩٨).

وما أحوج عصرنا إلى قيام التربية بدورها في غرس هذا البعد في أفراد الأمة لمواجهة الزحف الرأسمالي على مجتمعاتنا، والذي يقوم على فكرة الحرية المطلقة للعمل على الاستجابة الكاملة للرغبات، مما أدى إلى استخدام الدعايات لتسويق السلع بكل الوسائل -حتى ولو أثارت الغرائز-

دون الالتفات إلى حاجات المجتمع وأولوياته، فكثر الممارسات التجارية في المجتمعات الإسلامية مثل طرح جوائز للترويج لشراء سلعة ما؛ مما يؤدي إلى شراء السلعة بصرف النظر عن مدى الحاجة إليها، طمعا في الجائزة التي أعلن عنها البائع^(٩٩).

ولقد حذر من ذلك النبي ﷺ بالنهي عن (التبقر في المال والاهل)^(١٠٠)، والتبقر: هو التكثر والسعة. بل إن الشراء بقصد نيل الجوائز يدخل في النهي العام الوارد في قوله تعالى: {ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما} [النساء: ٥].

فالتوسع في شراء السلع الاستهلاكية التي يتولى مروجوها إيجاد الوسائل لجذب الناس ودفعهم للشراء بكل وسيلة -ومنها الجوائز- لا لسد حاجة بل للحصول على الجائزة؛ سيجعل الأفراد يتجهون بدرجة كبيرة نحو الكماليات و السلع الترف تبعا لقوة الدعاية والإعلان عن هذه السلع وليس تبع الأولويات، مما يعود بالاختلال على الفرد والمجتمع على حد سواء^(١٠١).

وبعد فينبغي أن تصبح مبادئ التربية الاقتصادية تلك أحد العناصر الأساسية في التوعية، وفي نشر الثقافة الجماهيرية، ويجب أن تبدأ هذه التربية من كافة مؤسسات المجتمع سواء الأسرة أو المدرسة أو المسجد أو وسائل الإعلام.. بشكل متكامل لأن كل مؤسسة تمثل خلية من خلية المجتمع تصلح إذا صلح الجو المحيط بها والعكس صحيح.

وإذا كان الفكر التربوي الحديث يبني نظريته على أساس ما توصل إليه العلم في ميادين مختلفة ومتعددة، فقد ظهرت أهمية الجانب الاقتصادي للتربية والذي يستمد قوته من الجانب الديني وعلى أساس هذين الجانبين يتشكل سلوك الإنسان^(١٠٢).

وحتى يتشكل السلوك الاقتصادي للفرد فإنه يلزم تنمية بعض العادات والوعي الاستهلاكي السليم، ويقترح البحث لذلك قيام التربية بالأدوار التالية:

- ١- تنمية الاتجاه الاستهلاكي السليم لدى الأفراد، عن طريق إلقاء الضوء على ما في الدين الإسلامي من أنماط سلوكية ومحاولة غرسها منذ الصغر، مع عدم إهمال ما في التراث الإسلامي من سلوكيات، وذلك بعد تصفية هذا التراث.
- ٢- تنمية القدرة لدى الأفراد على التمييز بين الإعلانات المختلفة المتصلة بالسلع نظراً لتضخم دور الإعلام في الإعلان عن البضائع الاستهلاكية بهدف تسويقها، وبصرف النظر عن مدى جودتها أو مدى احتياج الأفراد إليها.
- ٣- تنمية الذوق والذكاء والفهم لدى الأفراد فيما يتصل بعمليات الاستهلاك، لأن أنماط الاستهلاك تتأثر بما يتكون لدى الفرد من خلفية علمية ومستواها، ومن الضروري تزويد الأفراد بطرق التمييز بين السلع المعروضة أمامهم، وحسن الاختيار للسلعة الواحدة، واتخاذ قرار الشراء السليم للسلعة المناسبة في الوقت المناسب بالسعر المناسب.
- ٤- تنمية القدرة لدى الأفراد على تنظيم الميزانيات الخاصة بكل منهم، وحسن توزيعها تبعاً لأولويات الاستهلاك، وبما يحقق الموازنة بين الدخل والإنفاق.
- ٥- تربية الأفراد منذ الصغر على احترام المال وإنفاقه في دروب الخير، مع تدريبهم على عدم الإنفاق تبعاً لوجود المال معهم، بل يكون الإنفاق تبعاً للاحتياج إليه، مع تعويدهم على تخصيص جزء من الإنفاق يكون في سبيل الله، ولصالح الآخرين من حولهم.
- ٦- على المربين أن يكونوا قدوة لمن يربون، وذلك في محاربتهم للإسراف، وإنفاقهم باعتدال، واتباعهم للرشد الاستهلاكي في مأكليهم وملبسهم ومشربهم ومسكنهم... .

هوامش البحث ومراجعته:

- ١- محمد علي حيدة: التربية الاقتصادية. مدخل لحل الأزمة الاقتصادية من منظور إسلامي، الرياض: دار الخاني للنشر، ١٩٩٦م، ص ١٠.
- ٢- عبدالغني عبود: التربية الاقتصادية في الإسلام، القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٩٢.
- ٣- إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، استنبول: دار الدعوة (د. ت)، ١/١٦٧.
- ٤- مجمع اللغة العربية: المعجم الفلسفي، القاهرة: دار عالم الكتب (د. ت)، ص ١٦٧.
- ٥- ابن منظور: لسان العرب، بيروت: دار لسان العرب، (د. ت)، ص ١٧٠.
- ٦- محمد حسن الحمصي: تفسير وبيان القرآن الكريم مع فهارس كاملة للمواضيع والألفاظ، دمشق: دار الرشيد، (د. ت) مادة (ب د أ)، ص ٣٠.
- ٧- محمد جميل خياط: المبادئ والقيم في التربية الإسلامية، مكة المكرمة: مركز البحوث التربوية والنفسية، ١٩٩٦، ص ١٩.
- ٨- على السالوس: الاقتصاد الإسلامي. القضايا الفقهية المعاصرة، القاهرة: دار التقوى، ١٩٩٧، ١/٢٩، ٣٠.
- ٩- لمزيد من التفصيل: يوسف القرضاوي: دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٥، ص ص ٢٩ - ٥٦.
- ١٠- يتضح ذلك: عند النظر إلى المبادئ الاقتصادية الرأسمالية التي جدها تركيز على حماية حرية الملكية الفردية مقابل إهمال حق المجتمع. وفي المبادئ الشيوعية نجد واضعيها قد هدفوا إلى تحقيق مصلحة المجتمع مقابل ظلم الفرد ومنعه من حقوقه في الملكية. عمر سليمان الأشقر: نحو ثقافة إسلامية أصيلة، ط ٥، الأردن: دار النفائس، ١٩٩٦، ص ٢٠٥.
- ١١- ابن القيم الجوزية: مدارك السالكين، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٦، ٤٩٦/١.
- ١٢- رواه الطبراني في الكبير، وقال المنذري: رجاله رجال الصحيح الهيثمي:

- مجمع الزوائد، مؤسسة المعارف، (١٤٠٦هـ)، ٣٢٨/٤.
- ١٣- وهو عكس الإقرار بأن "الأصل في العبادات هو التحريم إلا ما ورد فيه نص الإباحة"، فليس لأحد أن يستحدث عبادة من العبادات، وكل عبادة لا تستند إلى دليل يبين مشروعيتها فهي محظورة ممنوعة. محمود محمد بابلي: الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٠، ص ١١٥، علي السالوس، مرجع سابق، ٣٢/١.
- ١٤- نعمت عبداللطيف مشهور: الزكاة، الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، سلسلة الرسائل الجامعية (٢) التي أصدرها المعهد العالي للفكر الإسلامي، ١٩٩٣، ص ٩٦.
- ١٥- ابن منظور: لسان العرب، بيروت: دار صادر، لسان العرب، (د. ت)، ٢٧٠/٣ - ٢٧٥ مادة (ع ب د).
- ١٦- ابن تيمية: الفتاوي، جمع وترتيب عبدالرحمن البحري، الرياض، ١٣٨١هـ، ١٤٩/١٠.
- ١٧- انظر في ذلك سورة القصص، الآيات (٧٦ - ٨١).
- ١٨- انظر في ذلك سورة الكهف، الآيات (٣٢ - ٤٣).
- ١٩- انظر في ذلك سورة القلم، الآيات (١٧ - ٣٣).
- ٢٠- يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٥٦.
- ٢١- رواه الترمذي في كتاب صفة القيامة والرفائق والورع، وقال: حديث حسن صحيح.
- ٢٢- رواه الترمذي في كتاب الزهد، وقال: حديث حسن صحيح.
- ٢٣- نعمت مشهور: الزكاة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص ١٤٨، وانظر:
- محمد عبدالمنعم عفر: الاقتصاد التحليلي الإسلامي. التصرفات الفردية، جدة: دار حافظ، ١٩٨٩، ص ١١٦.

٢٤- الرازي: مختار الصحاح، القاهرة: المطبعة الأميرية (د. ت) مادة (سخر).
٢٥- محمد الغزالي: نظرات في القرآن، ط٣، القاهرة: دار الكتب الحديثة، ١٩٦٢، ص ٧٢.

٢٦- الرازي: مختار الصحاح، مرجع سابق مادة (سخر).
٢٧- ماجد عسران: فلسفة التربية الإسلامية، ط٢، مكة المكرمة: مكتبة هادي، ١٩٨٨، ص ١١٨.

٢٨- سيف عبدالفتاح: مدخل القيم، ط٢، ضمن العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٩، ص ١٨٠.
٢٩- ماجد عرسان، مرجع سابق، ص ١١٩.

30- Ismail Al Faruqi: "Islamization of knowledge", General Principles and woke plan, Washington, D. C., international Institute of Islamic Thought, 1982, P. 26.

٣١- محمد أنس الزرقا، تحقيق إسلامية الاقتصاد، المفهوم والمنهج، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز (الاقتصاد الإسلامي)، مجلد ٢، ١٩٩٠، ص ١٧.
٣٢- عمر سليمان الأشقر: نحو ثقافة إسلامية أصيلة، الأردن، دار النفائس، ط٥، ١٩٩٦، ص ٣٠١.

٣٣- عبدالغني عبود: التربية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٣٥.

٣٤- انظر: يوسف القرضاوي: مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، القاهرة: مكتبة وهبة، وانظر أيضا:

- محمد شوقي الفخري: الإسلام والمشكلة الاقتصادية. كيف يتصدّر الإسلام مشكلة الفقر، وكيف يعالجها، القاهرة: مكتبة الأنجلو.

- كذلك للشيخ محمد الغزالي بحث عن علاقة الأسباب الاقتصادية بالفضائل والردائل في كتابه "الإسلام والأوضاع الاقتصادية"، القاهرة: دار الصحو للنشر، ١٩٨٧م.

٣٥- جزء من حديث رواه الحاكم والبيهقي في الدعاء عن أنس. الألباني، صحيح الجامع الصغير، مرجع سابق، حديث رقم (١٢٨٥).

- ٣٦- حسين شحاته: الجوانب الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، تصدرها إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية بنك دبي الإسلامي، العدد الأول، ص ١٥.
- ٣٧- رواه كل من البخاري ومسلم في كتاب الإيمان.
- ٣٨- رواه البخاري في كتاب بدء الفرض، و رواه مسلم في كتاب الإمارة.
- ٣٩- مصطفى الهمشري: النظام الاقتصادي في الإسلام، الرياض: دار العلوم، ١٩٨٥، ص ١٠٨.
- ٤٠- ماجد عرسان، مرجع سابق، ص ٨٥، نقلا عن:
- Wratin simpkins: "Corruption in developing contries", George Allen, unwin, London, 1963, P. 178.
 - Fisher, Nolle: "Colledg education as personal development", prentic-Hall, N. J. 1960, PP. 349 – 352.
- ٤١- عبادة سرحان وآخرون: مقدمة الإحصاء التطبيقي، دار الجيل للطباعة، ١٩٧٢، ص ٤٠٣.
- ٤٢- زكي شبانة: التسويق الزراعي، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦، ص ٥٧٥.
- ٤٣- شوقي دنيا: النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، الرياض: دار الخزمي، ط ١، ١٩٨٤، ص ٩١.
- ٤٤- أبو الحسن الندوي: ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، ١٣٩٨هـ، ص ٢٦١، نقلا عن الفيلسوف الإنجليزي Joad.
- ٤٥- بلغ عناية الإسلام بالنفقة على الأهل والأقارب والخدم ونحوهم، ان نجد في كتب الفقه الإسلامي جميعا تخصيص كتابا يبحث في النفقات ووجوبها، وشروطها وأدلتها وتقديرها بتفصيل وسعة، كذلك في كتب الحديث المرتبة على أبواب الفقه. ومن الطريف أن الفقه الإسلامي لم ينس في هذا المقامات الحيوانات التي يملكها الإنسان حيث أوجبوا على مالك البهيمة إطعامها وسقيها وإن عجز فعليه بيعها أو إيجارها أو نهبها إن كانت تؤكل إزالة لضررها وظلمها، يوسف القرضاوي، مرجع سابق،

ص ٢١٢.

٤٦- وانظر كذلك: سورة الأنفال، الآيات (٢- ٤)، وسورة الشورى، الآية (٣٨).

وفيهم جمع بين إقامة الصلاة والإنفاق.

٤٧- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، القاهرة: دار الكتب العربية، ١٩٤٣، تفسير

الآية الثالثة من سورة البقرة.

٤٨- رواه الإمام أحمد، وأبوداود في اللباس، والنسائي في الزينة، والحاكم

وصححه الذهبي، وابن حبان كلهم عن مالك بن نضلة، يوسف

القرضاوي، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

٤٩- يوسف إبراهيم يوسف: القيم الدينية والتربوية والاجتماعية المتعققة بالسلوك

الاستهلاكي في التراث العربي الإسلامي، ضمن ندوة أنماط السلوك

الاستهلاكي في الجوانب المختلفة في حياة الأطفال وسبل ترشيده، المنعقد

في قطر (٢٨ - ٢٩/١٢/١٩٩٢)، الناشر: مكتبة التربية العربية لدول

الخليج، الرياض، ١٩٩٤، ص ١٨.

٥٠- محمد عبدالمعزم عفر: الاقتصاد الإسلامي. الاقتصاد الجزئي، جدة: دار حافظ،

١٩٨٩، ط ٣، ص ٤٤٢.

٥١- رواه الترمذي في كتاب الزهد، وقال: حديث حسن صحيح.

٥٢- رواه الطبراني والبيهقي، وزاد "وكان قد عاش مائة وعشرين عاماً، خمسين

في الجاهلية وسبعين في الإسلام" المنذري: السترغيب والترهيب، ط ٣،

بيروت: دار إحياء التراث، ١٩٦٨، كتاب الطعام، ٣/٢٥٥.

٥٣- رواه مسلم، باب إكرام الضيف وأكل المؤمن.

٥٤- رواه البخاري في كتاب الأطعمة، ورواه مسلم في كتاب الأشربة.

٥٥- رواه ابن ماجه عن ابن عمرو، وفي إسناده ضعف، ولكن للحديث شواهد

تقوية. يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص ٢١٨.

٥٦- رواه البخاري. النووي: رياض الصالحين، القاهرة: دار إحياء التراث، ص

٢٤٨، حديث رقم ٥٤١.

- ٥٧- شوقي دنيا: النظرة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٩٦.
- ٥٨- انظر: يوسف القرضاوي: مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، القاهرة: مكتبة وهبة. وانظر:
- محمد شوقي الفخري: الإسلام والمشكلة الاقتصادية. كيف يتصور الإسلام مشكلة الفقر، وكيف يعالجها، القاهرة: مكتبة الأنجلو.
- كذلك للشيخ محمد الغزالي بحث عن علاقة الأسباب الاقتصادية بالفضائل والرائدات في كتابه "الإسلام والأوضاع الاقتصادية"، القاهرة: دار الصحو للنشر، ١٩٨٧م.
- ٥٩- رواد الطبراي في الأوسط عن ابن عمر، وعن أنس. الألباني: صحيح الجامع الصغير، مرجع سابق، حديث رقم (٣٠٤٥)، (٣٠٣٩).
- ٦٠- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، القاهرة: دار المعارف، ١٩٠٢، مادة (ق ص د).

٦١- تعددت الكتابات في الاقتصاد الإسلامي التي تناولت مفهوم الرش الاستهلاكي والتي بدأت منذ ما يزيد على عقد من الزمن، وتعتبر كتابات كل من: محمد نجاة صديقي، ومنذر قحف، وأنس الزرقا، من المساهمات في هذا المجال، وقد كانت معظم كتاباتهم منصبة على تعريف الرش ومقارنته بالمفهوم الغربي. لمزيد من التفصيل:

- Mohamed N.siddigi: "The economic enterprise in Islam", Lahor, 1972, P. 90. And: "some aspects of the Islam Economy", Delhi, 1972, P. 15 -20.
- منذر قحف: الاقتصاد الإسلامي، الكويت: دار القلم (د.ت) ص ٣٧ - ٣٨، محمد أنس الزرقا: صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ١٩٨٠، ص ٥٥ - ١٩٧.

- ٦٢- يوسف كمال محمد: فقه اقتصاد السوق، القاهرة: دار النشر للجامعات، ١٩٩٨، ص ٩٨، نقلا عن: قواعد الأحكام في مصالح الأناد ١٧٤/٢.
- ٦٣- يوسف إبراهيم: القيم الدينية والتربوية والاجتماعية المتعلقة بالسلوك الاستهلاكي في التراث العربي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢١.
- ٦٤- ابن عطية: المحرر الوجيز، قطر، الشئون الدينية، ١٩٨٥، ١١/٧١.
- ٦٥- ابن العربي: أحكام القرآن، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٢هـ، ٢/٧٠٣.
- ٦٦- الشيباني: الاكتساب في الرزق المستطاب، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ، ص ٧٠.
- ٦٧- رواه ابن ماجه عن ابن عمرو، وفي إسناده ضعف ولكن للحدث شواهد تقويه. يوسف القرضاوي، مرجع سابق ص ٢١٨.
- ٦٨- رواه مسلم في كتاب الأشربة.
- ٦٩- رواه الطبراني في الكبير بإسناد حسن، وسئل الأوزاعي عن (قوعا): قال: صغروا الأرغفة. السيوطي: الجامع الصغير، بيروت. دار الفكر، ١٩٨١، ١/١٨.
- ٧٠- الشيباني: الاكتساب في الرزق المستطاب، مرجع سابق، ص ٩ - ٨٣.
- ٧١- وحتى لا تتوقف عجلة الإنتاج بتوقف الاستهلاك تعمل بعض الدول الصناعية إلى إقراض الدول النامية ليس بهدف صالح الدول النامية بقدر هدفها خلق قدرة شرائية من الدول النامية لبضائع تلك الدول الصنعية أي أنها تصنع بقروضها، وأحيانا معوناتا سواقا لمصنوعاتا.
- ٧٢- رواه مسلم في كتاب الزهد والرقائق.
- ٧٣- وهو ما استنتجه كل من "والندور وزالتمان" من أن العوامل البيئة تؤثر في سلوك المستهلك وتتدخل في اتجاهاته وأرائه في عملية الشراء سلبا وإيجابا، انظر:

- Zaltman and Wallender: "consumer behavior". Basic Findings and management Implications, 2 Edition, Jhon wiley and sons Inc. New York, 1983, P. 445.

٧٤- وهو ما أكده نيومان من خلال الدراسات التي قام بها في أوائل الستينيات والتي حاول من خلالها تأكيد علاقة الرجل بقرار الشراء. فوجد أنه بالإضافة إلى مستوى الدخل هناك معيارا أكبر تأثيرا على قرار الشراء، ألا وهو مستوى رضا الفرد عن مستواه المالي والمعيشي، انظر:

- Newman "on knowing the consumer". John wiley and sons Inc. New York, 1966, P. 23 - 37.

٧٥- ما ينبهنا إليه الإسلام يختلف عن الاقتصاد المعاصر في افتراضين أساسيين في نظريتي المستهلك والرفاهية الاقتصادية Welfare economics وهما افتراض أن "أذواق المستهلكين" هي متغيرات خارجية، وأن دوال المنفعة لدى المستهلكين مستقل بعضها عن البعض. أما في الحديث الشريف فالمنفعة التي يستشعرها الفرد من نعمة معينة (تكن مقدار الاستهلاك) يتأثر -من جملة ما يتأثر به- بالمقارنة بما عند الآخرين. محمد أنس الزرقا: تحقيق إسلامية علم الاقتصاد. المفهوم والمنهج، مجلة الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبدالعزيز، مج ٢، ١٩٩٠، ص ١٤، وللرجوع إلى النظريتين انظر على سبيل المثال:

- William J. station: "Fundamentals of Marketing", v Edition, Mcrcaw-Hill, 1984, P. 100 - 113.

٧٦- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٠/٢.

٧٧- يوسف إبراهيم: القيم الدينية والتربوية، مرجع سابق، ص ٢٩، حمد علي صيدة: التربية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٢٢. وفي رواية أخرى يروى أن عمر بن الخطاب قال لابنه: أو كلما اشتهيت للحد اشتريته كفى بالمرء سرفا أن يأكل كل ما اشتهى. انظر: أبوبكر بن أبي الدنيا: إصلاح المال. تحقيق: مصطفى القضاة، المنصورة: دار الوفاء، ١٩٩٠، ص ٣١٢.

٧٨- الغزالي: إحياء علوم الدين، القاهرة: دار الشعب (د.ت)، ص ١٤٤٨.

٧٩- ففي هذه المجتمعات يقع المستهلك فريسة لمؤثرات مصطنعة من خلال وسائل الدعاية والإعلام المكثفة بقصد دفع الناس إلى اللهث المستمر وراء الاستهلاك. وفي هذا يقول فرانسوا دال: "إن غزو المستهلك لشيء مثير،

وهو ما يؤكد أن الحقيقة دائماً مغيرة اللون غير واضحة المعالم بالنسبة للمستهلك". فرانسوا دال: مستقبل السياسات الإدارية، ترجمة: فؤاد نجيب، القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٧٧، ص ١٩٦.

٨٠- رواه مسلم في كتاب الإمارة.

٨١- رواه النسائي في البروع، باب التغليظ في الدين، والطبراني في الأوسط، والحاكم وصححه الذهبي، وحسن الألباني. الألباني: صحيح الجامع الصغير، مرجع سابق، حديث رقم (٣٦٠٠).

٨٢- المزيد من التفصيل: محمد عبدالله الشيباني: الربا والأدوات النقدية المعاصرة، مجلة البيان، تصدر عن المنتدى الإسلامي، ع ١٠٣، ص ص ٢٨ - ٣٧.

٨٣- رواه البيهقي في الشعب، وأبي نعي في الحلي. السخاوي: المقاصد الحسنة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٦، حديث رقم (١١٨٢)، ص ٤٢٨.

٨٤- الألباني: سلسلة الأحاديث الصحيحة، مرجع سابق، حديث رقم (٧٣).

٨٥- زيد محمد الرماني: الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، الرياض: دار طويق، ٢٠٠١، ص ٢٣، محمد عبد المنعم عفر: الاقتصاد الإسلامي. الاقتصاد الجزئي، مرجع سابق، ٤٤٣/٣.

٨٦- انتقد كثير من الباحثين هذا المفهوم للرشد في الاقتصاد الرأسمالي. انظر على سبيل المثال: أحمد الكبيسي: الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي، بغداد: مطبعة العلي، ١٩٨٨، ص ٢٨ - ٢٨٥، سعيد سعد مرطان: مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مرجع سابق، ص ١٠٨ - ١١٤. حسين غانم: الإسلام والرشد الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، ع ٤٧، ١٩٨٥، ص ٤٢.

٨٧- قدم محمد أنس الزرقا صياغة لدالة المنفعة للمسلم في المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي ١٣٩٦هـ، حاول فيها إظهار علاقة الاستهلاك في الدنيا بثواب الآخرة. لمزيد من التفصيل انظر: محمد أنس الزرقا: صياغة إسلامية لجوانب عن دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي، ضمن بحوث المؤتمر العالمي الأول

الاقتصاد الإسلامي، ضمن بحوث المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٠هـ، ص ص ١٥٥ - ١٩٧.

٨٨- رواه البخاري ومسلم. محمد فؤاد عبد الباقي: اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي (د. ت)، ١٧١/٤.

٨٩- الغزالي: إحياء علوم الدين، مرجع سابق، ص ١٤٩٩.

٩٠- رواه ابن ماجه والبيهقي في سننه، وحسنه الألباني. الألباني: صحيح الجامع الصغير، مرجع سابق، حديث رقم ٦١١٩.

٩١- روه ابن ماجه والإمام أحمد، وحسنه الألباني. الألباني: المرجع السابق، حديث رقم ٦١٢٠.

٩٢- رواه البخاري في كتاب البيوع، باب قول تعالى: ﴿أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾. ورواه مسلم في كتاب الزكاة.

٩٣- رواه كل من البخاري ومسلم في كتاب الزكاة.

٩٤- رواه كل من البخاري ومسلم في كتاب الزكاة.

٩٥- أبو حامد الغزالي: المستصفى من علوم الأصول، القاهرة: المكتب التجارية،

١٩٣٧م، ١/١٣٩، وبعدها. أبو إسحاق الشاطبي: الموافقات في أصول

الشريعة، القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٤١هـ، ٢/٨-٢٥. ١٧٦-١٨٦،

٢٧/٤-٣٢. عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه، الكويت: دار القلم،

ص ١٩٧-٢١٠.

٩٦- محمد عبد المنعم عفر: الاقتصاد التحليلي الإسلامي، مرجع سابق، ٣/٢٢٨.

٩٧- الشاطبي: الموافقات، مرجع سابق، ٢/٨-٢٥، ١٧٦-١٨٦، ٤/٢٧-٣٢.

٩٨- محمد عبد المنعم عفر: مرجع سابق، ٣/٢٢٣-٢٢٧.

٩٩- محمد عبدالله الشيباني: الجوائز والترويج السلعي من المنظور الإسلامي،

مجلة البيان، تصدر عن المنتدى الإسلامي، ع ١٠٥، ص ٤٠.

١٠٠- رواه الإمام أحمد في مسنده ج ١ ص ٤٣٩، وقال شاكر في تذييل الحديث أن له إسنادا صحيحا. انظر: المسند للإمام أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار المعارف، ج ٦، ص ١٠٤، حديث رقم ٤١٨٤، ٤١٨١.

١٠١- لو أخذنا المجتمع الأمريكي على سبيل المثال نجد أن مجموع ما تنفقه الأسرة على السلع الترفيهية يتجاوز مجموع ما تنفقه على السلع الضرورية حتى يصل إلى ٩% من الناتج الإجمالي القومي. مما دعا المفكرين إلى المناداة بما أسموه "الرجيم الاستهلاكي" نتيجة للعجز في الموازنة الأمريكية الناتجة عن ارتفاع الاستهلاك الترفيهي. فزي فهمي: الرجيم الاستهلاكي، الأهرام، العدد ١٩٩٩/٨/٢٣.

١٠٢- إبراهيم عصمت مطاوع: التجديد التربوي، أوراق عربية وعالمية، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧م، ص ٤٦٣.